نقابة صيادلة لبنان

مجموعة القوانين والأنظمة

2012

صادر
ناشرون
۱۸۶۳

مقدمة

زملائي واخوتي الصيادلة،

بمناسبة صدور مجموعة القوانين الجديدة (2012) أتوجه اليكم لأؤكد على عدة ملاحظات لا بد من التوقف عندها لمتابعة استعادة مهنة الصيدلة.

اولا: ان اهتمامنا الاساسي كان تركيز معنى وجود مهنة الصيدلة داخل المجتمع اللبناني، وذلك من خلال التفسير والتأكيد على دور الصيدلي في حماية المريض.

وشرح للمواطن والمسؤول ما هو الفرق بين التجارة ومهنة الصيدلة.

وكيف ان مهنة الصيدلة هي نقيض العمل التجاري.

وما هو الفرق بين ترشيد استعمال الدواء وترويج استعمال الدواء.

وكيف ان سبب وجود مهنة الصيدلة هو أساسا لحماية المريض، حمايته كون المواد بين يديه هي مواد سامة وخطرة ومخدرة.

وقد نجحنا الى حد كبير في ايصال هذه الفكرة الرئيسية من خلال الاعلام المكثف واصبح المسؤول والمواطن يدرك ان مهنة الصيدلة هي مهنة حرة، منظمة بقوانين ممارسة، يقوم الصيدلي بدوره بخدمة مسؤولة وحماية للمريض.

وقد واجهنا صعوبات كثيرة تغلبنا على معظمها كالدكاكين والتعاونيات التي كانت تبيع الادوية خلافا للقانون، وبقي امامنا مشكلة المستوصفات التي تتلطى وراء العمل الخيري لتصبح مركز مالي مهم، لا يخضع للمراقبة ويلتف حول الضرائب كونه لا يخضع للضريبة.

وكي لا نفهم خطأ، نحن في نقابة صيادلة لبنان مع العمل الخيري المسؤول من خلال مراكز صحية يديرها طبيب وصيدلي متواجدان، لا على الورق فقط، حيث ان المريض يفحص ويحصل على دوائه **مجانا**، وليس كما هي الحال حاليا ويا للاسف حيث ان بعض المستوصفات تحت شعار الانسانية تمارس عملا تجاريا غير مشروع في بيع المساعدات الدوائية تحت اشراف سكرتيرة فيدفع الفقير ثمن معاناته مرتين، مرة من صحته ومرة اخرى من حاله، هذا اذا وجد.

لقد تابعنا هذا الموضوع مع مختلف المرجعيات وطالبنا بوضع حد لهذه المهزلة. وقد صدر قرارات عدة من وزارة الصحة تطلب التقيد بلائحة الادوية الاساسية، ولكن عند التطبيق تقف الامور بسحر ساحر.

كل ذلك لان الدولة تقارب هذا الموضوع بكثير من المسايرة او الارتجال والتطنيش بينما المطلوب واحد تطبيق القانون.

لقد نجحنا في مواجهة كل الصعوبات السابقة وفي موضوع المستوصفات لن نهدأ قبل ان نصل الى وضع الامور في نصابها وهي تلخص بما يلي: المستوصف هو مركز صحي يقوم

بعمل خيري مجاني خدمة لمريض لا يملك قيمة كشفية طبيب وسعر دواء ولا يجب ان يتواجد فيه سوى الادوية الموزعة من قبل وزارة الصحة العامة ضمن لائحة الادوية الاساسية وادوية جنريك من YMCA و Ynicef ومعطلة بعبارة غير مخصص للبيع. أي غير الادوية الموجودة في الصيدليات.

واجهنا أيضا مشكلة عدم التزام بعض الصيادلة بالسعر الصادر عن وزارة الصحة العامة التزاما بالقانون الذي كان قد سقط سنة 2002 وبعد متابعة لمدة ستة سنوات اعدنا المادة 80 الى سابق عهدها واعدنا بالتالي كرامة الصيدلي وحقه بجعالة غير منقوصة قانونيا معترف بها من قبل الدولة كاملة. الا ان ويا للاسف لا زال بعض الصيادلة في كل منطقة مصرون ان لا يكونوا حقيقة صيادلة ويمارسوا عملهم تحت الطاولة بمضاربات غير مشروعة (خصم) محولين مهنة الرسالة الى تجارة بصحة الناس، معرضين مصالح وكرامة زملائهم الصيادلة الى الخطر والاهانة.

ان نقابة صيادلة لبنان تعتبر ان السمسرة بسعر الدواء بعد ان تكون وزارة الصحة العامة قد حددت سعره هو التعرض لحق المريض بان يكون له صيدلي مسؤول عن صحته ومحولين الدواء الى سلعة تجارية، معرضين بالتالي المريض الى اشد الاخطار.

لذلك اتخذت النقابة صفة الدفاع عن المريض والصيدلي الآدمي ضد هذه الممارسة التجارية البحتة المخالفة للقانون، وحولت ولاحقت المخالفين وسوف تستمر بالضغط حتى الوصول الى النتيجة المرجوة التزاما بالسعر الصادر عن وزارة الصحة العامة.

وقد سمعنا من البعض ماذا فعلت النقابة بموضوع المستوصفات والخصومات. والحقيقة انها تدخلت ضمن صلاحياتها القانونية. لكن المطلوب لتحقيق الهدف قرار واضح وصريح من الدولة، اما عطاء النقابة صلاحيات تنفيذية مباشرة لتستطيع النقابة تطبيق القانون وقمع المخالفات فوراً واما قيام الدولة بتطبيق القانون بنفسها.

تخيلوا مثلا ان قرار صريح يصدر من وزارة الصحة يحذر كل من مخالف القانون بصرف الدواء بغير السعر المحدد من قبلها، تقفل صيدليته مباشرة، هل تعتقدون ان احداً يجروء على مخالفة السعر الالزامي؟ ان هكذا قرار لا تملك النقابة الصلاحيات اللازمة لاصداره وهذا ما تطالب به. ولو كان لنا هذه الصلاحيات، لكنّا اصدرنا القرار وانهينا هذه المهزلة بالتلاعب بسعر الدواء وبالتالي بصحة الناس.

مع هذا كله لن نتراجع عن الدفاع عن كرامة الصيدلي وحقه بجعالة كريمة، وقد اتخذ مجلس النقابة قرار بالاجماع وافق عليه معالي الوزير علي حسن خليل برفع الغرامة المالية للمخالفات الى 500.000 ل.ل علها تردع من لم يرتدع حتى الآن.

ثانيا: كان اهتمامنا بتركيز مهنة الصيدلة داخل النظام الصحي من خلال ادخال الصيدلي في حملات التوعية والوقاية بالتعاون مع وزارة الصحة العامة والمنظمات العالمية، كذلك متابعة اقرار القوانين اللازمة التي تجسد دور الصيدلي ضمن هذا النظام الصحي.

– في ما خص حملات التوعية:

أنشأت النقابة لهذه الغالية Reseau Intranet لوصل الصيادلة جميعاً بالنقابة (النقابة Website) والتي من خلاله ستمكن الصيادلة من الدخول الى E.Library الموجودة في النقابة دون الحاجة الى التوجه اليها. كذلك استلام جميع Alerts الموجهة من النقابة الى الصيادلة (على سبيل المثال لا الحصر: ارتفاع اسعار، سحب دواء من السوق، انخفاض اسعار، صورة لص حاول سرقة صيدلية...) وأية معلومات تهم الصيادلة.

ايضا ستمكنهم من استلام البريد الموجه من النقابة والذي سيصبح مع الوقت الوسيلة الوحيدة للتواصل مع الزملاء.

كذلك ستسمح لهم المشاركة الفعالة في حملات التوعية من خلال News Letters التي سترسل لكم من النقابة خلال حملات التوعية Breast cancer - sida منع التدخين، توعية ضد المخدرات، السكري والتي تمكن الصيدلي طبعها وتسليمها للمريض مع دوائه.

اضافة ان هذا ال Reseau سيسمح ايضا باستعمال برنامج Aspire Accreditation الذي سوضع موضع التنفيذ لاحقا تمكن الصيدلي ان يكون Up dated في معلوماته من خلال برامج تشارك بها الجامعات ويعطى في آخرها اللاصق Label 2015 مثلاً الذي يؤكد ان الصيدلي تابع هذا البرنامج ومؤهل لجميع المعلومات.

من ضمن الحملات التي كانت النقابة رائدة بها، كانت الحملة الشهيرة لمكافحة تزوير الدواء، من ثم حملة التوعية ضد انتشار وتعاطي المخدرات بين الشباب وكذلك حملة وقف التعاطي بالمنشطات الرياضية ضمن النوادي. ولن أنسى الحملة لوقف تشويه صورة الاعشاب الطبية على وسائل الاعلام وآخرها حملة وقف التدخين في الاماكن المقفلة والتي كانت النقابة من الرائدين فيها.

في القوانين التي قدماناها الى مجلس النواب بواسطة نواب أصدقاؤنا، لتثبيت دور الصيدلي ضمن النظام الصحي، منها ما أقر ومنها سوف يقر في القريب العاجل.

لقد أقر قانون وجود ان يكون المندوب الطبي صيدلي وأصبح نافذا هذا الشهر وقد طلبنا بكتاب الى وزير الصحة العامة اصدار قرارات التنظيمية لهذه الغاية وبالفعل لقد ارسل كتاب الى الشركات لتسجيل مكاتبها العلمية لبدء تطبيق هذا القانون.

– لقد اقر قانون التعليم المستمر الالزامي للصيادلة وهو الاول من نوعه في لبنان والمنطقة وان باقي النقابات بدأت تحذو حذونا.

أهمية هذا القانون انه يعطي صفة اضافية للصيدلي ويلزمه متابعة المستجدات في العلوم الصيدلانية ليبقى الاختصاصي بالدواء الحاضر لكل سؤال ومساعدة لمريضه.

وقد رفع هذا القانون لبنان لمرتبة عالية ضمن بلدان العالمية في المسائل العلمية.

– لقد صدر قانون يعتبر الاعشاب ذات الشكل الصيدلاني والصفة العلاجية دواء، وبالتالي حصرها كلها في الصيادلة من تصنيعها الى توزيعها وصرفها وهذا نصر كبير لمهنة الصيدلة وللصحة العامة.

– لقد صدر قانون يعتبر الترويج للدواء المزور جريمة عقوبتها خمسة سنوات حبس على الاقل وحوالي مئة الف دولار اميركي غرامة مالية. وهذا من اهم القوانين الرادعة والتي بدأت كافة البلدان اعتماد نفس التوجه في اوروبيا من خلال Convention Medicrime والمنطقة العربية من خلال نفس النص.

– لقد صدر قانون يسمح للصيدلي باستبدال الدواء الاساسي بالدواء الجنيسي حسب الاصول المتبعة عالميا وضمن وصفة طبية موحدة مرقمة ملزمة للطبيب. هذا القانون يسمح بمراقبة وصفات الغش والاسراف بوصف ادوية المخدرات وغيرها ويعطي الصيدلي حق الاستبدال ضمن Repertoire سيصدر بالتعاون بين نقابة الصيادلة والاطباء ووزارة الصحة العامة.

– لقد تم تقديم قانون الصيدلية السريرية Clinical pharmacy الى مجلس النواب وهذا من اهم القوانين التي ستغير صورة مهنة الصيدلة المستقبلية ومن اهم نتائجه المباشرة بتقليل الاخطاء الدوائية المباشرة بالمستشفيات وتخفيض الفاتورة الدوائية والصحية.

– لقد تم تقديم قانون Numerous Clausus تحديد عدد الخريجين حسب حاجة البلاد وهو من القوانين التي تنفّذ مهنة الصيدلة في لبنان بسبب تضخم عدد الصيادلة حيث اصبح اربعة اضعاف العدد القانوني العالمي.

اي بتنا نخرج قنابل موقوتة داخل المجتمع والمطلوب اقرار القانون لوضع حد لهذا العدد الهائل من الخريجين.

– اخيرا لقد قدمنا قانون حصانة الصيدلي اسوة بنقابة الاطباء واليوم نشتغل على اقراره بالتنسيق مع الاطباء كي لا نتعرض للاهانة كما حصل مؤخرا ضمن عملنا المهني اليومي.

– لقد تقدمنا بطلب تعديل النظام الداخلي للاقرار تنظيم عمل لجنة صيادلة المستشفيات وتنتظر موافقة وزير الصحة، كذلك تقدمنا بالطلب نفسه لتنظيم عمل لجنة المندوب الطبي ضمن النظام الداخلي.

– لقد تم حل مشكلة مستعصية منذ اربعون عاما الا وهي مشكلة التعاقدات بحيث لم يعد الصيدلي يدين المريض والشركة بل يدفع له مباشرة من خلال بطاقة ائتمان ولم يعد محصور عدد الصيدليات بل فتح للجميع، وبالتالي توجيه المريض اصبح مرفوضا، تم الغاء مبدأ الشريك المضارب من قبل الشركات والتي كانت تستحصل على 15% من قيمه الفاتورة من الصيدلي واصبح المريض ايضا مرتاح اذ لا يدفع ثمن دوائه بل يعتمد البطاقة التي تخوله الحصول على الدواء دون ان يدفع.

– وقد تم ايضا ارشفت ملفات النقابة والتقاعد الكترونيا وبالتالي اصبحت النقابة الوحيدة في لبنان المنظمة تنظيما دقيقا يحاول الاخرون مجاراته.

– يبقى ان نتقدم في الشهر القادم بقانون آداب المهنة ومشروع جديد لتنظيم الكولوكيوم ومشروع Centre de pharmacovigilence.

– اخيرا اصدرنا بالتعاون مع شركة Visa العالمية بطاقة ائتمان تحمل شعار "نقابة صيادلة لبنان" والتي تعطى مجانا للصيدلي، دون فتح اي حساب ولها فوائد جمة يكنكم الاطلاع عليها من خلال Website

بالختام نؤكد للجميع اننا كنقابة صيادلة لبنان سوف نبقى صوت الضمير المهني الذي لا يساوم و لا يتهاون حيث تكون صحة المريض هي المعنية.

نحن نعرف ان المطلوب من جميع الزملاء في هذه الظروف العصيبة، نفس طويل لان معركة استرجاع كرامة ومهنة الصيدلة، وحق المريض بالصحة، معركة طويلة وبالتأكيد سنكون المنتصرين فيها بالنهاية كوننا طلاب حق ومثابرين.

حفظكم الله

نقيب صيادلة لبنان
الصيدلي الدكتور زياد نصور